

يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه المفعول، يقوم مقام الفاعل، لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد، لأن الثاني هو الأول في المعنى، وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيه بتسمية الفاعل، فقالوا: أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووَكِسَ، وأغرى به، وأولع به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس باب يقاس عليه (١).

وصحيح أن بعضاً من تقديرات النحاة لا سند لغوى لها، إنما لجأوا إليها لتبرير حركة أو للحفاظ على قاعدة، وذلك مثل تقديرهم فعلاً محذوفاً يفسر الفعل الموجود في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٢) وما يشبهها من الآيات الأخرى.

فهذه ليست من الوصفية التفسيرية في شيء. ولكن هناك بعض الجمل التي قد تتطلب التقدير إذا أخذنا برأى التحويلييين من أن التركيب السطحي للجملة لا يبنى عن معناها، ففي جملة مثل «ما كل سوداء تمر، ولا بيضاء شحمة» لا بد من تقدير كلمة «كل» في الجملة المعطوفة أي «ولا كل بيضاء شحمة» والحذف هنا لتجنب التكرار (٣).

وفكرة إبراز السمات النحوية المميزة للمكونات حين تشغل وظيفة محددة نمت عند سيبويه بحيث أشار إليها من جانبين الجانب الأول من خلال الأساليب والتراكيب والجانب الثاني هو الاعتماد على الاستخدام.

وقد أورد سيبويه ما يشير إلى وضع النحاة العرب لمميزات تفصل بين الوظائف النحوية المختلفة فقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء وأنبهت

(١) الأصول في النحو لابن السراج، ٨٠/١ وما يليها.

(٢) سورة الانشقاق: آية ١.

(٣) أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبده، بيروت، مكتبة لبنان ١٩٧٣م، ص ٢١-٢٢.